



تجربة البنك المركزي العماني في مجال العمل الإحصائي

الاجتماع الخامس لمبادرة "عربسات"
7 - 8 نوفمبر 2018، أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

مرحباً بكم!



تمهيد

- القانون الإحصائي (2001)
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (2012)

- الإشراف الفني على إدارة وتنظيم العمل الإحصائي والمعلوماتي بالسلطنة .
- إقتراح وتنفيذ الإستراتيجية الإحصائية والمعلوماتية .
- تقديم الدعم الفني للجهات الحكومية الأخرى في مجال الإحصاء والمعلومات .
- توفير التدريب اللازم لرفع قدرات العاملين في مجال الإحصاء والمعلومات في المركز وفي الجهات الحكومية الأخرى.
- إجراء التعدادات الوطنية المختلفة بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- تنفيذ برامج عمل سنوية لإجراء المسوحات الإحصائية في السلطنة، وتحديث وتطوير ووضع الخطط والتصاميم الفنية للمسوحات التي يتقرر إجراؤها حسب البرنامج الزمني المعتمد.
- نشر وإتاحة المعلومات والإحصاءات الوطنية الرسمية على الصعيدين الوطني والدولي.





النظام الإحصائي في السلطنة



المركز الوطني
للإحصاءات
والمعلومات



البنك المركزي
العماني



الهيئة العامة
لسوق المال



الوزارات
والهيئات
الحكومية كل
حسب إختصاصه

➤ وزارة التعليم العالي

➤ وزارة الصحة

➤ شرطة عمان السلطانية

➤ غيرها

العمل الإحصائي في البنك المركزي العماني

نشأة البنك

- سلطة نقد مسقط 1970
- مجلس النقد العماني 1972
- البنك المركزي العماني 1974

دائرة البحوث الإقتصادية والإحصاء

دائرة الإستقرار المالي (2011)



دائرة البحوث الاقتصادية والإحصاء (الأقسام والوظائف الرئيسية)

أهم الوظائف الرئيسية:



تجميع وتصنيف وتحليل ونشر الإحصاءات المالية و الاقتصادية.

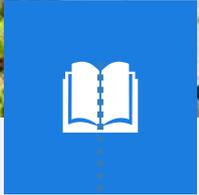
اعداد المنشورات الرئيسية للبنك المركزي العُماني والتي تشمل، التقرير السنوي، التقرير نصف السنوي لتقييم التطورات الاقتصادية، والنشرات الشهرية والربع سنوية بالإضافة إلى الدراسات العرضية.

إعداد البحوث والدراسات بموضوعات ذات صلة بصنع السياسات الاقتصادية الكلية.

إعداد تقارير دورية يتم رفعها للإدارة التنفيذية للبنك ومجلس المحافظين.

تقديم الملاحظات والملاحظات حول الموضوعات التي تحال إلى الدائرة من مختلف الوزارات، والهيئات الحكومية، والمنظمات الدولية ووكالات التصنيف.

الرد على وسائل الإعلام المختلفة حول بعض القضايا المتعلقة بالبنك المركزي العُماني.



النشرة الإحصائية الشهرية



التقرير نصف السنوي لتقييم أداء
الإقتصاد العماني

النشرة الإحصائية الفصلية



التقرير السنوي



تقرير الإستقرار المالي 



مجلة المركزي

نشرات و تقارير البنك المركزي العماني

مصادر البيانات



مصادر داخلية

- دائرة تطوير المصارف
- دائرة العمليات النقدية
- دائرة الصيرفة الإسلامية
- دائرة الخزينة
- غيرها

مصادر خارجية

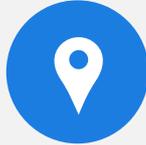
- البنوك التقليدية والإسلامية
- شركات الصرافة
- الهيئة العامة لسوق المال
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
- وزارة المالية
- شرطة عمان السلطانية- الإدارة العامة للجمارك
- الوزارات و الهيئات الحكومية المختلفة

الأدلة والأنظمة الدولية المتبعة

النظام العام لنشر البيانات
(GDDS)



ميزان المدفوعات ووضع
الإستثمار الدولي
(الطبعة الخامسة BPM5)



النظام المعزز العام لنشر
البيانات (e-GDDS)



الإحصاءات النقدية والمالية
(دليل الإحصاءات النقدية
والمالية MFSM 2000)

التحديات وأوجه القصور المتعلقة بإحصاءات البنك المركزي العماني:

● إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الإستثمار الأجنبي

- عدم إنتظام بعض الجهات المنتجة للبيانات في تقديم البيانات المطلوبة في مواعيدها.
- قصور في مستوى تفصيل بعض الحسابات الرئيسية (التجارة في السلع)
- قصور في شمولية ودقة إستيفاء بعض البيانات كعدم تغطية لبعض البنود المهمة كإستثمارات الأفراد.
- قصور في فهم بعض المفاهيم كالخلط بين مفهوم الإقامة والجنسية لدى بعض المؤسسات وعدم وجود آلية للتمييز بينهما (الإستثمار في سوق مسقط للأوراق المالية)

● الإحصاءات النقدية والمالية

- قصور من بعض مزودي البيانات في تصنيف الإحصاءات حسب القطاع ونوع المؤسسة والشركة.
- خضوع المؤسسات والشركات المالية تحت سلطة وإشراف أكثر من جهة مما ينعكس سلبا على التغطية لعدد من الإحصاءات مثل المسح المالي.



الإجراءات المتخذة من أجل تطوير إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الإستثمار الدولي

01 يتم التنسيق مع الجهات الإحصائية في السلطنة من أجل معالجة أوجه القصور التي تحول دون تطبيق الطبعة السادسة من الميزان كتوسيع نطاق التغطية من أجل الحصول على تفاصيل أكثر شمولية لبعض البنود الرئيسية.

02 يتم التحضير لتطبيق نظام ITRS والذي من شأنه تحسين طريقة التجميع وتسريع عملية الحصول على البيانات إضافة إلى تغطية أشمل لبعض البنود والقطاعات.

03 جاري العمل على تذييل الصعوبات التي تحول دون نشر وضع الإستثمار الدولي (IIP)

الخطط المستقبلية من أجل تطوير الإحصاءات النقدية والمالية

تحسين جودة وشمولية البيانات النقدية والمالية.

تعزيز الحصول على بيانات أكثر تفصيلاً حسب المنهجيات المتبعة.

تقوية الإطار القانوني لجمع البيانات المالية من منتجي البيانات غير الخاضعين لإشراف البنك المركزي العماني.



شكرا لحسن إستماعكم

